

الاعتداء المنظم على الصحفيين كوسيلة لحجب الحقيقة

(تقرير عن أربعة أشهر متواصلة من استهداف كاميرات الصحفيين)

ابريل ٢٠١٣



الاعتداء الممنهج على الصحفيين وسيلة لحجب الحقيقة

(تقرير عن أربعة أشهر متواصلة من استهداف كاميرات الصحفيين)

شارك في إعداد التقرير باحثو برنامج حرية الإعلام: سارة المصري– سالي الحق– مازن مصطفي

كما شارك في إعداد الإطار القانوني فهد البنا محام البرنامج، و شارك في الإعداد وتحرير هذا الجزء أحمد عزت مدير الوحدة القانونية.

قام بتحرير التقرير: عماد مبارك المدير التنفيذي للمؤسسة

المحتويات

مقدمة

تشهد البلاد منذ مجيء الرئيس محمد مرسي للحكم ومن ورائه جماعة الإخوان المسلمون حالة من قمع وتقييد حرية الرأي والتعبير لم تشهدها من قبل. فمنذ سيطرة الجماعة على مقاليد الحكم وقضايا الحريات وتحديدا حرية الفكر والتعبير تنهال على قاعات المحاكم، وليس هذا فقط؛ فبجانب التقاضي، هناك حالات المنع والتحريض على الأذى، وغيرها من أشكال الانتهاكات الكثيرة التي تطول أشكال التعبير عن الرأي المختلفة، والتي نصت عليها كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، ويتم ذلك من خلال سياسة محكمة وممنهجة من جانب السلطة لتكميم أفواه جميع المعارضين والمخالفين لهم في التوجهات.

وفي إطار عمل مؤسسة حرية الفكر والتعبير للتوثيق والبحث عن حلول لمشاكل الانتهاكات الكثيرة، أصدرت المؤسسة في ١٧ سبتمبر من العام الماضي تقريرا بعنوان "حرية الإعلام في الجمهورية الثانية، حبس..منع..مصادرة"، تناولنا خلاله توثيقا لأبرز الانتهاكات التي شهدتها مصر خلال الشهور الأولى لتولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية.

كانت أبرز القضايا التي شهدتها تلك الفترة، ولا تزال مستمرة، تتعلق بتهم نشر الأخبار الكاذبة"إهانة رئيس الجمهورية، والتحريض".

لذا تناول التقرير في محاولة منه للمساهمة في النقاش الدائر حول بعض المسائل القانونية الشائكة المتعلقة بالتهم سالفة الذكر، التي كانت محلا للجدل خلال الآونة الأخيرة مع طرح نماذج لقضايا مشابهة في دول أخرى.

وفي ٢٤ أكتوبر من العام الماضيأيضًا أصدرت المؤسسة تقريرها الثاني بعنوان "محاكمات الكلام.. تقرير حول قضايا ازدراء الأديان وحرية التعبير في مصر"، ذلك بهدف إلقاء الضوء على الخطورة التي يمثلها استخدام هذه التُّهمة، وكذلك حاول التقرير عرض الإشكاليات القانونية في قانون العقوبات المصري التي تغذي وتدعم اتساع وانتشار قضايا ازدراء الأديان، وكذلك موقف القانون الدولي من هذا الأمر.

وفي الآونة الأخيرة مع بداية عام ٢٠١٣، تعرض عدد كبير من الصحفيين والمصورين خلال أحداث العنف، إلى موجة من الاعتداءات التي استهدفت منعهم من تغطية أحداث التظاهرات والتجمعات الاحتجاجية التي بدأت مع أحداث الذكرى الثانية للثورة ولا تزال مستمرة حتى الآن، وقد تنوعت أشكال الاعتداءات بين تحطيم للكاميرات والسيارات التابعة لبعض القنوات التليفزيونية، واعتداءات بدنية ولفظية، وقبض غير قانوني، وذلك بالمخالفة لكافة نصوص وأحكام القانونيين الدولي والمحلي التي تربط بين حماية الصحفيين وبين ممارسة عدد من الحقوق والحريات الأساسية، مثل "حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات".. وغيرها من الحقوق والحريات الأخرى، فضلا عن تجاهل جهات التحقيق للبلاغات التي تقدم بها الصحفيين في وقائع الاعتداء عليهم، مما أدى إلى إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من المحاسبة، وهو ما يشير إلى ضعف الموقف الرسمي من هذه الانتهاكات وعدم نهوض الجهات المعنية لتطبيق نصوص القانون التي تكفل الحماية للصحفيين.

لذا قرر فريق عمل برنامج حرية الإعلام بمؤسسة حرية الفكر والتعبير، إصدار التقرير النوعي الثالث، لتسليط الضوء على العنف الممارس ضد الصحفيين والمصورين، ويهدف التقرير إلى توثيق الانتهاكات التي حدثت لعدد كبير من الصحفيين والمصورين على يد قوات الشرطة أو المدنيين سواء كانوا مؤيدين لحكم الرئيس مرسي أو مجهولين الهوية ، وذلك منذ بداية عام ٢٠١٣ وحتى هذه اللحظة.

فقد قام فريق العمل بالمؤسسة بتوثيق شهادات عدد كبير من الصحفيين الذين تعرضوا للاعتداء، كما يقوم التقرير أيضا بالتطرق للقوانين المحلية والمواثيق الدولية التي تنص على حماية الصحفيين والإعلاميين أثناء أداء عملهم.

خلفية عن الأحداث من واقع شهادات الضحايا

في إطار عمل برنامج حرية الإعلام بمؤسسة حرية الفكر والتعبير ولمحاولة الوقوف على أسباب المشكلة التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الصحفيين والمصورين أثناء تأدية عملهم بأماكن الاشتباكات، قام باحثو المؤسسة بتوثيق عدد كبير من شهادات الصحفيين الذين تعرضوا للضرب والاعتداء بالعديد من الأحداث الساخنة التي شهدتها البلاد منذ بداية عام ٢٠١٣.

– أحداث الذكر ى الثانية للثورة

شهدت العديد من المحافظات في الذكرى الثانية لثورة ٢٥ يناير العديد من أحداث العنف، كان أبرزها في محافظة السويس، حيث أدت أحداث العنف إلى مقتل ٨ مواطنين.

وفي إطار تلك الأحداث قام باحثو المؤسسة بعمل مقابلة مع الصحفيين "محمد علاء الدين" و"محمد البحراوي" بقسم تحقيقات جريدة المصري اليوم، واللذين تواجدا بالسويس في ذلك الوقت، حيث أخبرنا البحراوي:"أنا كنت في التحرير لتغطية احتفالات ذكرى الثورة حينما اتصل بي رئيس التحرير وأخبرني بوجود ضرب وناس تم قتلها في السويس في الاحتفال بذكرى الثورة، وأخبرني بوجوب سفري، مع زميلي محمد علاء الدين للسويس".

و أضاف محمد علاء الدين"دخلنا السويس يوم ٢٦ الفجر، وذهبنا إلى المستشفيات لاستطلاع الإصابات،وما حدث بعد ذلك إننا سمعنا إن مديرية الأمن بتتهاجم، فقررنا الذهاب للتأكد، ذهبنا ووجدنا فعلا الجيش حول المديرية ومدرعاته موجودة منذ الليلة السابقة موجودة والمديرية كلها بتطلع دخان أسود وحريقة كبيرة جدا".

ثم تركوا المشهد بسبب معرفتهم أن قسم السويس تتم مهاجمته في تلك اللحظة، وكان لابد أن يذهبوا للتأكد.

وعند القسم وجدوا ٢٥ شخصا تقريبا، حيث يصف علاء الدين المشهد، بأن "معظم المتواجدين كانوا ناس مغطية وشها ومتجمعين قريب من القسم وفي مناوشات: قنابل غاز تتحدف عليهم وفي صوت ضرب رصاص".

مضيفا "كنا متواجدين أنا وزميلي محمد علاء الدين، هو كان معاه الكاميرا بتاعته وأنا مكانش معايا غير الآي باد كنت بصور بيه، إحنا مكناش واخدين بالنا إن هما أساسا خدوا كام كاميرا قبل كده من زملاء سابقين وحصلت معاهم نفس المشكلة. فإحنا نظرا لأن فيه خطورة شديدة نتيجة ضرب الرصاص بين المتظاهرين احتبأنا في مدخل أحد البيوت عشان نتفادى ضرب الرصاص خصوصا إن إحنا أشكالنا معروفة إننا مش من المكان".

واستطرد علاء الدين "فضلنا مستخبيين شويه في مدخل العمارة، ثم بدأنا نخرج عشان نشوف لو فيه مصابين. فكان في مجموعة من المهاجمين للقسم واقفة متأخرة شويه وفيه ولد فيهم لابس سويتر أحمر، الولد ده هو اللي خد باله من الكاميرا. وبدأ يسألنا إنتوا

بتصورونا ليه، هاتوا اللي بيصو ّ ر ده. بدأ هو يقرب علينا بسرعة جدا وعايز يخطف الكاميرا. وأخذ يهددنا بالمطواة وزميله اللي جنبه رفع سكينة كبيرة جدا فوق راسنا وواحد تاني كان ماسك زجاجة مولوتوف. بعدها اضطرينا إنحإنا نترك لهم الكاميرا و كان عايز ياخد بقية الشنطة اللي فيها المعدات، بس اتضربت قنبلة غاز فهربوا وإحنا اضطرينا نجري برضه واختبأنا داخل عمارة".

ويكمل البحراوي شهادته "بعد ذلك جاء وصاحب البيت اللي إحنا كنا مختبئين فيه و طلعنا فوق وقال هننزل ندور عليهم في الشارع. فوجئنا إن هما بيدوروا علينا عشان يضربونا، فتدخل أحد الأهالي عشان يحمينا...فضربوه بطوبة في دماغه فنزل دم كتير منه وبعدها راح المستشفى عشان يتعالج. المهم الأهالي خلصونا من إيديهم وخدوا زميلي محمد علاء الدين في عربية وخرجوه بره المكان...".

أما بحراوي نفسه فقد لجأ لأحد البيوت للاحتماء من الذين يريدون ضربه، واستمر محاصر داخل المنزل لحوالي ٤٥ دقيقة، حتى قام بالتواصل مع جريدة المصري اليوم التي تواصلت مع قيادات الجيش الثاني الميداني، الذي بدوره تواصل مع الوحدة المسئولة عن تأمين المنطقة المتواجد فيها بحراوي، وبمساعدة الأهالي استطاعوا إنقاذه، وقد أكد بحراوي على أن المتواجدين كانوا بلطجية، حيث لم ير أي تواجد للجيش كان هناك فقط عساكر شرطة يتم الاعتداء عليهم، مما جعله يؤكد على ضرورة تدخل الأجهزة الأمنية جميعها لحمايتهم في تلك الأحداث.

- **أحداث القضية المعروفة باسم "مذبحة بورسعيد"**

في يوم ٢٦ يناير ٢٠١٣، قضت محكمة جنايات بورسعيد برئاسة المستشار صبحي عبد المجيد، بإحالة أوراق ٢١ متهما في أحداث ما يعرف إعلاميا بقضية "مجزرة بورسعيد"، إلى فضيلة مفتي الديار المصرية، لاستطلاع الرأي الشرعي في إعدامهم.

وفي وصف للمشهد بعد صدور قرار المحكمة، ومن خلال مقابلة أجراها باحثو المؤسسة مع "محمد نبيه نوهان" المصور الصحفي بجريدة الشروق، أخبرنا أنه في ٢٦ يناير الماضي، كان متواجدا بجانب سجن بورسعيد العمومي يقوم بتصوير تظاهرات أهالي المتهمين قبل الحكم بقليل، ولحظة النطق بالحكم، كان متواجدا بمقهى ليصور ردود أفعال الناس على الحكم، وحينما ذكر قرار إحالة أوراق المتهمين للمفتي بدأ الأهالي في الانهيار، وتوجهت مجموعة منهم تحمل شماريخ ناحية السجن، ويكمل محمد أنه قرر إكمال عمله وأخذ يصور المشهد كما هو، وفجأة استوقفه شخص يسأله عن ماذا يصور، وفجأة استولى هذا الشخص على الكاميرا وقام بكسر العدسة، وانضم له أشخاص آخرين وأخذوا يضربونه بشدة إلى أن جاء بعض الأشخاص وأنقذوه وقاموا بإرجاع الكاميرا له على أن يغادر المكان بأقصى سرعة، ويرى محمد أن هؤلاء كانوا مجرد بلطجية، وأنه علم من مراسل المصري اليوم أن بعض البلطجية قاموا بتخبئة سلاح في عمارات بجانب السجن، وهو ما يدل على قمة الإهمال من الشرطة وتقصيرها في تأمين المكان.

وفي لقاء مع باحثي المؤسسة قال لنا المصور الصحفي "محمد معرف" بجريدة المصري اليوم:

"ابتدينا نستشعر أن بورسعيد انقسمت لثلاث طوائف، الأولتراس والأهالي، ومجموعة من البلطجة، كان معايا "محمد الشاهد" من جريدة البديل ومعاه كاميرا في إيده، فجأة لقينا نفسنا محاصرين بين مجموعة كبيرة من كل الجهات، وقالوا لينا انتوا بتعملوا إيه هنا؟ وبعدها بدأ في ضربنا بشكل عنيف وحاولوا خطف الكاميرا، وفوجئنا بمجموعة كبيرة قادمة نحونا وكلهم يحملون مطاوي.وفي الوقت ده كانوا شدوا محمد الشاهد في جانب وأنا بقيت في جانب تاني، وفجأة لقيت شخص ملتحي قطع الحزام اللي كنت رابط بيه الكاميرا باستخدام مطواة، وفجأة ظهر شخص قام بجذبي وإدخالي أحد البيوت، قعدت بتاع حوالي نص ساعة لغاية ما الأمور هديت وأعصابي أنا هديت".

– **أحداث سيمون بوليفار وكورنيش النيل**

عادت الأوضاع مرة أخرى إلى الاشتعال في ٨مارس الماضي، حيث حدثت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين في محيط كوبري قصر النيل وميدان سيمون بوليفار، وأسفرت هذه الاشتباكات عن إصابة عدد كبير من المصورين والصحفيين، استطاع باحثو المؤسسة إجراء عدة شهادات معهم.

ونبدأ هنا بالصحفي "محمد سعد" بجريدة البديل، الذي يروي تفاصيل الاعتداء عليه في هذا اليوم، بأنه عندما كان يصور الاشتباكات في ميدان سيمون، اعتدى عليه جنود الأمن بالضرب المبرح وقاموا بتكسير كاميرته وسرقة محفظته وهاتفه المحمول، وعندما أخبرهم بأنه صحفي ازدادت حدة الضرب ومن ثم تم سحله حتى سيارة الترحيلات، التي بقي فيها لمدة ٦ ساعات، وعندما علمت جريدة البديل باحتجازه، وجهت بلاغاً ضد المسئول عن الأمن في هذه المنطقة ولكنهم أنكروا وجود سعد تماما، ولكن القائمين على الجريدة استطاعوا الوصول له وتحريره.

وفي السياق نفسه من الأحداث، قام باحثو المؤسسة بتوثيق شهادة الصحفي بجريدة البديل "محمد إبراهيم"، والذي أصيب في نفس الاشتباكات، حيث يروي أنه في ١٠ مارس وأثناء تواجده بمحيط فندق سميراميس ليمارس عمله كصحفي يقوم بتصوير الاشتباكات عندما قام الأمن المختبئ داخل الفندق بعمل كماشة حول المتظاهرين، ومن شدة عنف الأمن قام البعض بالقفز في النيل، وفي هذه اللحظة لم يستطع محمد الهرب، مما أدى إلى القبض عليه من قبل الأمن، وفي هذه اللحظة رأى بعض زملائه من الصحفيين المقبوض عليهم وهم غارقين في دمائهم من شدة الضرب بالبيادات والعصي والشوم، بينما تم تجريد إبراهيم من أمواله وهاتفه، ولكنه استطاع الهرب من خلال أحد المتظاهرين الذي جاء بموتوسيكل وأخذه ورائه وفر هاربا.

أما الصحفي "نادر نبيل" براديو حريتنا، فيروي أنه تم الاعتداء عليه يوم ٨ مارس في الثالثة عصرا في نفس الأحداث، حينما لاحظه أحد الضباط وهو يقوم بتصوير الاشتباكات فقام بتصويب بندقية الخرطوش نحوه مما أدى لإصابته بست طلقات في ساقه، انتقل على أثرها إلى المستشفى وهناك قام بعمل تقرير طبي يوضح إصابته، وقام بعمل محضر ضد وزارة الداخلية لاستهدافها المباشر.

– أحداث المقطم

استمر الهدوء الحذر في مصر لمدة لا تزيد عن أسبوع حتى جاء يوم ١٥ مارس الماضي، عندما قرر عدد من الشباب على صفحات التواصل الاجتماعي تنظيم فعالية لرسم الجرافيتي المناهض لحكم الإخوان أمام المقر العام للجماعة بالمقطم، كفعل رمزي منهم للاعتراض على سياسات الإخوان وانفرادهم بالحكم، وأيضا للتدليل على أن مكتب الإرشاد هو الحاكم الفعلي لمصر.

وفي شهادات أجراها باحثو مؤسسة حرية الفكر والتعبير مع بعض الصحافيين الذي تعرضوا للضرب في يوم ١٦ مارس على يد شباب الإخوان المسلمين، أكد "عمرو الديب" الصحفي بجريدة فيتوأنه نظراً لطبيعة عمله بالجريدة ومسئوليته عن ملف الإسلام السياسي، يفرض عليه عمله التواجد أمام مقر مكتب الإرشاد يومي السبت والأربعاء من كل أسبوع، لمتابعة الاجتماع الأسبوعي للمكتب، وعند تواجده يوم السبت المذكور الذي تصادف مع دعوة بعض الشباب على صفحات التواصل الاجتماعي لعمل جرافيتي مناهض لحكم الإخوان أمام المقر العام لمكتب الإرشاد، وبعد وصوله بقليل أخبره بعض من زملائه بوجود تحركات مريبة في المكان، وعند استقصائهم من مصادرهم الخاصة علموا بأن وفد من حركة "حماس" يجتمع في تلك اللحظات مع مكتب الإرشاد.

وبعد انتشار خبر زيارة وفد من حماس إلى مقر مكتب الإرشاد، خرج عدد كبير من شباب جماعة الإخوان المسلمين المكلفين بحماية المقر، بدا عليهم الغضب ربما لفشلهم في التعتيم على هذه الزيارة، على حد قول عمرو، وتزامن ذلك مع بدء فعاليات يوم الجرافيتي ضد الجماعة، والذي تضمن عبارات مناهضة لحكم المرشد، وفي هذه اللحظات طلب شباب الجماعة من المتظاهرين التراجع بعيدا عن المقر، مما دفع المتظاهرين تجنبا لحدوث اشتباكات التراجع لحوالي ٢٠٠ متر بعيدا وبدأوا في الرسم والكتابة على أرض شوارع المقطم، وعندها أتى أحد شباب الإخوان، قائلا،حسب رواية عمرو، "أي حد هيرسم حاجة مش عجباني هخليه يلحسها بلسانه".. وبعد هذه الجملة حدثت مشادات كلامية بين المتظاهرين وشباب الإخوان، وكان يقف بينهم في المنتصف الصحفي "محمد طلعت"، وهو مسئول أيضا عن ملف الإسلام السياسي بجريدة المصري اليوم،والذي أخبرنا أنه في هذه اللحظة قام "صهيب محمد إمام" ابن أحد قيادات الإخوان المسلمين بصفعه على وجهه أمام الجميع دون أن يفعل له شيئا، وعند تساؤل عمرو الديب عن سبب ضرب صهيب لطلعت؛ قام صهيب بضربه هو الآخر، وفي هذه اللحظة بدأت الاشتباكات بين المتظاهرين وشباب الإخوان، بعدها توجه طلعت إلى مأمور قسم المقطم الذي كان يقف في موقع المتفرج في هذه اللحظة وطلب منه الحماية، فتجاهله المأمور تماما بعد التحقيق من كارنيه عضوية نقابة الصحفيين الذي يحمله طلعت.

ويكمل عمرو شهادته بأن محامي الجماعة "عبد المنعم عبد المقصود" طلب من الصحفيين الحضور أمام مقر مكتب الإرشاد لتلطيف الأجواء بينهم وبين شباب الجماعة، وبالفعل ذهب عمرو ومعه "محمد حجاج" من اليوم السابع، و"محمود شعبان بيومي" من جريدة الوطن، وهو الآخر مسئول عن ملف الإسلام السياسي بالجريدة وقاموا بالتحدث مع عبد المقصود، وعندها جاء "مصطفى سعدواي"، الحرس الشخصي لخيرت الشاطر،وقام بسب محمود شعبان بألفاظ بذيئة، على حد قول شعبان نفسه، وعند تساؤل شعبان عن السبب؛ جاء الحرس الشخصي للمرشد "محمد بديع" وقام بصفعه على وجهه، عندها قام عمرو وحجاج وشعبان

بالتراجع لصفوف المتظاهرين، وعندها وقف "صهيب محمد إمام" وقام بتهديد الإعلاميين ووصفهم بالإعلام العلماني الكافر عدو الإسلام.

وبعد ذلك أخبرنا "محمد حجاج"، الصحفي باليوم السابع والمسئول أيضا عن تغطية ملف الإسلام السياسي بالجريدة، أنه في هذه اللحظات أصبح شباب الجامعة في ثورة عارمة وبدأوا الضرب في جميع المتواجدين.
ويكمل أنه وبعض زملائه الصحفيين كانوا يقفون بجانب العقيد "طارق البدوي"، مأمور قسم المقطم، الذي كان يجلس على كرسي؛ وحيث طلب منه "صهيب محمد إمام" مغادرة المكان، لأنه قد حان وقت تنفيذ الهجوم؛ وبالفعل لحظة مغادرته بادر أحد شباب الجماعة برفع الكرسي وضرب معظم الصحفيين المتواجدين به، وبعد ذلك وصل حوالي ١٥٠ فرد من مكتب الإرشاد يحملون شوم وعصي وآلات حادة، نال حجاج نصيبه منها بشومه على ظهره.

وبعد انتهاء اليوم فوجئ الصحفيون ببيان من مكتب الإرشاد يشير إلى أن الصحفيين هم من بدأوا باستفزاز شباب الجماعة فاضطروا لضربهم والاعتداء عليهم، عندها قرر الصحفيون المعتدى عليهم التوجه إلى قسم المقطم لتحرير محضر بواقعة الاعتداء عليهم، ولكنهم فوجئوا بعد ذلك بأن مأمور القسم قام بتغيير أقوالهم، وفي اليوم قاموا بتقديم بلاغ جماعي عند النائب العام ضد كل من "محمد مرسي، محمد بديع، خيرت الشاطر، محمود غزلان"، وأعضاء مكتب الإرشاد، والتهمة هي التحريض المباشر على الصحفيين.

وفي اليوم التالي لهذه الاعتداءات، توجهت عدة مسيرات إلى مقر مكتب الإرشاد بالمقطم مرة أخرى للتنديد بما حدث في اليوم السابق، وقد روى لنا "محمد إسماعيل"، الصحفي المصاب بجريدة اليوم السابع، عن شهادته لهذا اليوم..

أنه كان متواجدا عن المقر بالمقطم بغرض تغطية المظاهرات المنددة بأحداث الاعتداء على الصحفيين و النشطاء في اليوم السابق، ويشير إسماعيل إلى أنه كان هناك تواجد أمني مكثف لحماية المقر، وفي حوالي السابعة مساء توجه بعض الشباب لكتابة بعض العبارات المناهضة لحكم الإخوان على جدران مكتب الإرشاد، وبالفعل تدخل ضدهم أحد شباب الجماعة فيما بدا أنه بوادر اشتباكات بين الطرفين؛ ولكن أحد أفراد الأمن تدخل، طالبا من شباب الإخوان التراجع إلى داخل المكتب في اللحظة نفسها التي قامت فيها مدرعتين من الأمن المركزي بالتعامل مع الوضع وإطلاق وابل كثيف من قنابل الغاز على المتظاهرين المعارضين، وبالتالي انسحب جميع المتواجدين إلى مسافة ٢٠٠ متر بعيدا عن مكتب الإرشاد، وكلما حاول المتظاهرون الاقتراب أكثر واجهتهم قوات الأمن بقنابل الغاز.

وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف، على ناصية شارع ١٠ المتواجد به مقر مكتب الإرشاد، فوجئ إسماعيل بعدد من سيارات الأمن المركزي جاءت إلى المنطقة نفسها؛ وحينها بدأ توافد عدد كبير من جنود الأمن المركزي إلى المنطقة وقاموا بضرب جميع المتواجدين ضربا مبر حا، حتى سكان المنطقة والبوابين لم يسلموا من وحشيتهم، على حد وصف حجاج.

وعندها تجمع عدد كبير من جنود الأمن المركزي حول حجاج وقاموا بضربه ضربا مبرحا، وحين أخبرهم بأنه صحفي، قام أحد الجنود بضربه بشومه على وجهه مما أدى إلى تغطية وجهه وملابسه بالدماء، وبعدها دفعوه إلى داخل مدرعة للأمن، وقد كان بصحبة إسماعيل في هذه اللحظات "أحمد غنيم"، الصحفي بجريدة الوطن، والذي تم الاعتداء عليه أيضا بوحشية من قوات الأمن ولكنه استطاع الهروب منهم.

وعند دخول إسماعيل المدرعة فوجئ بعدد كبير من الناس محتجزين معظمهم لم يكن مشاركا في المظاهرات في الأساس، بل حراس عقارات في المقطم، ويروي إسماعيل شهادته عن مدى وحشية الجنود أنهم كانوا يقفزون بعنف فوق المحتجزين، وفي لحظة ما عند بدء تحرك السيارة، رن جرس هاتفه مما جعله يرد ليخبر المتصل بأنه محتجز داخل سيارة للأمن المركزي وفي هذه اللحظة؛ وعندما وجد الجنود الهاتف في يده، انهالوا عليه بالضرب مرة أخرى بمنتهى الوحشية، وبعد ذلك قامت السيارة بالتوقف وقاموا بإنزال جميع من فيها، مطالبين بإبراز بطاقة تحقيق الشخصية، عندها قام إسماعيل بإبراز كارنيه نقابة الصحفيين مما جعل العساكر والجنود في حالة ارتباك وقاموا بإخراجه من الصف للتحدث معه، وأخذ الضابط المسئول يبرر له أن مسئوليته هي حماية المقر والتعامل مع الموقف بغض النظر عن هوية المتواجدين.

وبعد ذلك أخذوا جميع المتواجدين مرة أخرى إلى داخل المدرعة وشرعوا في أخذ جميع بيانات المتواجدين، ولكن عند وصولهم إلى إسماعيل جاء أحد الجنود متسائلا عن الصحفي المتواجد في المدرعة؛ فأجاب إسماعيل بأنه هذا الشخص، فطلبوا منه مغادرة السيارة معهم، وتحدث معه أحد الضباط بأنه لا يصح له التواجد في هذه المنطقة وسط هذه الأحداث الدامية، وبعدها أعطاه البطاقة وكارنيه النقابة وتركه يذهب.

بعدها توجه إسماعيل لعمل تقرير طبي في القصر العيني، والذي أوضح أنه مصاب بشرخ في عظمة الأنف وكدمات متفرقة في أنحاء الجسد، ثم توجه لتحرير محضر بالإصابة.

- **أحداث الكاتدرائية**

في يوم الأحد ٧ أبريل، والذي كان مقررا فيه دفن جثامين ثمانية أقباط ماتوا نتيجة لأحداث عنف طائفية، وكان مفترضا أن يصلى عليهم في الكاتدرائية المرقصية في العباسية،ولكن جاء بعض الأشخاص وأخذوا يضربون الخرطوش والطوب وقنابل المونة على المتواجدين داخل الكاتدرائية دون معرفة السبب، إلى أن جاءت الشرطة وتدخلت وأخذت هي الأخرى تضرب قنابل مسيلة للدموع داخل الكاتدرائية، مما أدى إلى تعقيد الوضع.

وقد أخبرنا المصور الصحفي "عماد الجبالي"، في مقابلة أجراه معه باحثو المؤسسة عما حدث معه، أنه بمجرد دخوله إلى المنطقة المتواجد بها مبنى الكاتدرائية مع مجموعة من الأقباط لحضور الجنازة وتصويرها، فوجئ بعدد من المجهولين يقذفونهم بالطوب والمولوتوف والخرطوش بشكل عشوائي،وبعد دخولهم للكاتدرائية كان يو جد الكثير من قنابل الغاز بداخلها، فقرر الخروج من المبنى إلى الشارع

لتصوير ما يحدث عن قرب، فأصيب بعدد كبير من طلقات الخرطوش في كلتا ساقيه ويديه، من قبل رجال الشرطة والمدنيين الذين كانوا متواجدون بجانبهم، ويؤكد أنه تم استهدافه لأنه قام بتصوير شخص مدني خارج الكاتدرائية يصوب الخرطوش، ويؤكد أيضا أن الداخلية لم تكن طرفا حياديا على الإطلاق في المواجهات، وأنهم لا يحمون الصحفيين بل يستهدفوهم، وذلك ليس الآن فقط بل من بداية الثورة.

- **أحداث ما عرف بـ"جمعة تطهير القضاء"**

في ١٩ أبريل الماضي خرج الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين في مظاهرات تحت مسمى "جمعة تطهير القضاء"، حيث بدأت المظاهرات عقب صلاة الجمعة، واستمرت في هدوء حتى وصل بعض المعارضين لحكم الإخوان إلى منطقة دار القضاء.

وفي مقابلة أجراها باحثو المؤسسة مع "محمد الخولي"، مراسل قناة "أون تي في"، أخبرنا أن الاشتباكات بين المعارضين والمؤيدين بدأت في حوالي الساعة ٣ ونصف؛ وفجأة وجدنا عدد كبير من شباب الجماعة يهجم على السيارة التي تحمل معدات التصوير الخاصة بالقناة، وقاموا بخطف الكاميرا وكسرها، وبدأوا في الاعتداء اللفظي، وبعد ذلك بدأ العدد يتزايد، مما اضطر السائق إلى الهروب بالسيارة والخروج من محيط الاشتباكات، وعندما عاد الخولي كانت الاشتباكات انتقل إلى ميدان عبد المنعم رياض حيث كان الإخوان يسيطرون على الميدان، وعندها بدأ الخولي يرصد أن الإخوان قرروا استهداف الكاميرات، وبالفعل رأى أحدهم كاميرا تقوم بتصوير عملية سحل لأحد المعارضين على أيدي المؤيدين، فأرسل بعض الأشخاص لإحضار الكاميرا، وبالفعل ذهب إليه المصور ليطلب منه الكاميرا حتى لو اضطر لمسح المادة المصورة، ولكن هذا القيادي رفض وأخبره حرفيا "مش هديك الكاميرا عشان تبقى عبرة، عشان متقولوش إننا بنعمل حاجات غلط".. ويضيف الخولي، أن عملية الرصد بكاميرات التليفون كانت صعبة وفيها خطورة ومن الممكن أن تستتبع رد فعل عنيف.

وفي إطار سؤال، تم توجيهه من قبل باحثي المؤسسة إلى المصورين والصحفيين، حول هل كان هناك استهداف واضح للكاميرات؟..

أجمعوا على أن هناك استهداف واضح سواء من قبل الشرطة أم من قبل المواطنين، وسبب ذلك أن الكاميرات تقوم بتوثيق الأشخاص، مما قد يسهل في محاسبتهم بعد ذلك، لذلك فكلهم يلجأون لاستهداف الكاميرات قبل كل شيء حتى لا يتم توثيق جرائمهم.

- **خلفية عن البلاغات المقدمة من الصحفيين والمصورين في وقائع الاعتداء عليهم**

في ٧ أبريل ٢٠١٣، وأثناء تشييع جنازة ضحايا العنف الطائفي بمدينة الخصوص من الكاتدرائية المرقصية بالعباسية، وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن ومدنيين، وعلى إثر ذلك أصيب "يشوى وصفى"، مصور جريدة الشروق، بطلق خرطوش أدى لكسر الفقرة السادسة لديه و تهتك فى الكتف بطول١٠سم وعرض ٥سم وعمق ٥سم، وقد تحرر محضر بالواقعة برقم ٢٤٣٢ جنح قسم الوايلى وقد انتقلت النيابة لو صفي في مشفاه لسؤاله عن وقائع الاعتداء عليه لسوء حالته الصحية.

- بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٦، وأثناء قيام بعض الصحفيين والمصورين الصحفيين بأداء عملهم بتغطية فاعلية احتجاجية أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين بحي المقطم ، وفي ذات الوقت تغطية اجتماع لجماعة الإخوان بمقرها سالف البيان مع أحد قيادات حركة حماس، قام بعض أعضاء الإخوان بمهاجمة الصحفيين والمصورين وأحدثوا بهم إصابات عديدة، وقد تقدم نقيب الصحفيين ببلاغ للنائب العام ضد عدد من قيادات الجماعة برقم ٧٨٢ بلاغات النائب العام، وتم تقديم البلاغ بأسماء الصحفيين وهي كالآتي

  - عمرو عرفة أحمد وشهرته (عمرو الديب) "جريدة فيتو".
  - محمود شعبان بيومي "جريدة الوطن".
  - محمد طلعت عبدا لرحيم "جريدة المصري اليوم".
  - محمد نبيل محمد "جريدة الوطن".
  - مختار أحمد "مراسل روسيا اليوم"
  - محمد حسن أحمد حجاج "جريدة اليوم السابع".

- وفي ١٢ مارس تقدمت الصحفية بجريدة الصباح نرمين فتحي ببلاغ للنائب العام برقم ٢٠١٣/٤٣١٢ عرائض النائب العام، تتهم فيها ضباط الأمن المركزي بتهديدها بعد سماع أقوالها كشاهدة على اعتداءات الأمن المركزي على الصحفيين أثناء تغطيتهم للاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين بميدان سيمون بوليفار، وقد أحيل البلاغ لنيابة وسط ثم تمت إحالته لنيابة قصر النيل.

- و في ٢٠١٣/٣/١١، أثناء تغطيتهم لمظاهرات بوسط القاهرة تعرض العديد من المصورين الصحفيين لانتهاكات ممنهجة، وبلغ عدد المعتدى عليهم ثمانية وهم

١- إبراهيم عبللر ءوف "مصور موقع الوادي".
٢- محمد حامد.
٣- وحامد أبو الدهب.
٤- محمد سعد.
٥- محمد جميل.
٦- مصطفى سعيد.
٧- عبد الرحمن حمدي"مصور البديل".
٨- خالد كامل مصور جريدة الوفد.

وتنوعت أشكال الاعتداء بين الضرب والاحتجاز بدون وجه حق وقد تقدم سالفي الذكر ببلاغ قيد برقم ٨٠٥ بلاغات النائب العام، والذي أحيل لنيابة الاستئناف برقم ٦٢٦، والذي أحالته الأخيرة لنيابة وسط وقيد برقم ٧١٥، وأحيل لنيابة عابدين، والذي قيد برقم ١٣٦٩ إداري عابدين، وقد اتجهت النيابة لحفظ البلاغ المقدم وتم تقديم تظلم في قرار الحفظ برقم ١٦٣٢ تظلمات نيابة الاستئناف.

- فى ١٠ مارس ٢٠١٣، تعرض المصور الصحفي "صبري كامل" بموقع حقوق دوت كوم للضرب والسحل والتعذيب على أيدي ضباط الأمن المركزي أثناء قيامه بتصوير إحدى الفاعليات الاحتجاجية، وقد تقدم سالف الذكر ببلاغ للنائب العام حمل رقم ٢٠١٣/٤١٢٩ وقد أحيل البلاغ لنيابة وسط القاهرة ثم نيابة قصر النيل برقم ٢١٦٣ /٢٠١٣ جنح قسم قصر النيل.

الحماية القانونية للصحفيين على المستويين المحلي والدولي

تعرض عدد كبير من الصحفيين والمصورين خلال الأحداث الأخيرة إلى موجة من الاعتداءات التي استهدفت منعهم من تغطية أحداث التظاهرات والتجمعات الاحتجاجية التي بدأت مع أحداث الذكرى الثانية للثورة، ولا تزال مستمرة حتى الآن، وقد تنوعت أشكال الاعتداءات بين تحطيم للكاميرات والسيارات التابعة لبعض القنوات التليفزيونية، واعتداءات بدنية ولفظية، وقبض غير قانوني وتعسفي، وذلك بالمخالفة لكافة نصوص وأحكام القانونيين الدولي والمحلي التي تربط بين حماية الصحفيين وبين ممارسة عدد من الحقوق والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات وغيرها من الحقوق والحريات الأخرى، فضلا عن تجاهل جهات التحقيق للبلاغات التي تقدم بها الصحفيين في وقائع الاعتداء عليهم، مما أدى إلى إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من المحاسبة، وهو ما يشير إلى ضعف الموقف الرسمي من هذه الانتهاكات وعدم نهوض الجهات المعنية لتطبيق نصوص القانون التي تكفل الحماية للصحفيين.

إضافة إلى ما تقدم يتعرض الصحفيين والإعلاميين لموجة من البلاغات الجنائية المقدمة ضدهم للنائب العام، وقد تضمنت هذه البلاغات العديد من الاتهامات مثل إهانة رئيس الجمهورية، و ازدراء الأديان، ونشر الأخبار الكاذبة، والسب والقذف.

وسوف نستعرض في هذا القسم من التقر ير أهم الأحكام الخاصة بحرية الصحافة والصحفيين في نطاق القانون الدولي والتشريعات المحلية.وكذلك نماذج للقضايا والبلاغات المقامة ضد عدد من الصحفيين والإعلاميين، والمقامة من الأخيرين في وقائع الاعتداء عليهم أثناء ممارسة عملهم.

– حرية الصحافة في الدستور المصري

يكفل الدستور المصري عدد من الحقوق والحريات للصحفيين، سواء بصفاتهم المهنية، أو بصفتهم مواطنين.

أ– حق الصحفيين في الأمن

ويقصد بالحق في الأمن حق كل صحفي في التمتع بحريته الشخصية، وعدم امتهان كرامته، أو إيذاءه أو تقييد حريته دون مسوغ قانوني، وفي ذلك نصت المادة ٣٤ من الدستور المصري على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس".

كذلك فإنه لا يجوز تقييد حرية الصحفي أو حبسه إلا إذا ضبط متلبسا بارتكاب جريمة خاراج دائرة ما يسمى بجرائم النشر، أو إذا صدر أمر قضائي بضبطه أو حبسه، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة ٣٥ من الدستور.

أيضا نصت المادة ٤٠ من الدستور على أن "الحياة الآمنة حق تكفله الدولة لكل مقيم على أراضيها، ويحمي القانون الإنسان مما يهدده من ظواهر إجرامية".

ب- الصحفيون وحرية التعبير

تكفل المادة ٤٥ من الدستور المصري حرية التعبير لكل إنسان بكافة الوسائل، بما فيها الكتابة والتصوير أو غيرها من وسائل النشر والتعبير، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بحرية الصحافة، التي لا يمكن ممارستها دون احترام حرية التعبير.

ج- الصحافة والحق في الحصول على المعلومات

لا يمكن الحديث عن حرية الصحافة، دون أن يكون الحق في الحصول على المعلومات مكفولا للصحفيين، باعتبار الصحافة هي الجسر الذي يربط بين أي حدث وبين الجمهور الذي يجب احترام حقه في المعرفة، وبهذا الصدد تكفل المادة ٤٧ من الدستور الحق في الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق.

د- استقلال الصحافة

تكفل المادة ٤٨ من الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر وكافة وسائل الإعلام، وتؤكد هذه المادة على أن الصحافة يجب أن تؤدي رسالتها بحرية واستقلال، بهدف خدمة المجتمع والتعبير عن اتجاهات الرأي العام.

- حرية الصحافة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

إن الاعتداء على الإعلاميين والصحفيين له تأثير مثبط وعائق فعلي لدورهم في نقل وتوثيق الأحداث التي تمر بها البلاد، وهو، دون ذكر أهمية سلامتهم الشخصية كمواطنين، يؤثر بشكل كبير في التعتيم وتشويه الحقائق ومنع المعلومة عن الوصول للمواطن، مما يشكل نوعا من أنواع الرقابة الممارسة بشكل غير مباشر على الإعلام (رقابة عن طريق الاعتداء الجسدي).

وفي ما تم رصده من انتهاكات بحق الإعلاميين، والتي تتزايد بوتيرة كبيرة منذ بداية العام؛ نجد أن هناك تنوع في الانتهاكات من قتل و تهديد واختفاء وأعمال خطف واعتقالات تعسفية وملاحقة قضائية وإصابات بدنية مختلفة وتدمير لـلمعدات والممتلكات.

نقوم في هذا الجزء بعرض لأهم المعايير والاتفاقيات والتوصيات الدولية، التي لابد من أخذها بالحسبان ضمانا لسلامة وتأمين الصحفيين والإعلاميين، طالما لم تتجاوز أنشطتهم موقعهم كمواطنين مدنيين يمارسون دورهم المنوط بهم القيام به، دونما تورط في أعمال عنف ضد أشخاص أو ممتلكات.

أ– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تنص المادة ١٩من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

وبالطبع تشمل المادة ١٩ الصحفيين بالحماية خاصة في تأكيدها على كفالة حرية نقل وتلقي الأنباء والأفكار بكافة الوسائل، وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس له ما للقانون من قوة إلزامية، إلا أنه يعتبر المعيار الذي لا يجوز الحياد عنه فيما يتعلق باحترام وتعزيز حقوق الإنسان[١].

ب– العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

نصت المادة ١٩من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن

١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

ويتبين من الفقرتين السابقتين أن المادة ١٩ لم تكفل حرية التعبير فقط، بل كفلت بالحماية أيضا نقل وتلقي المعلومات والأفكار وهو ما يرتبط بحرية الصحافة بشكل مباشر، إلا أن الفقرة الثالثة من المادة ١٩ وضعت قيودا على هذا الحق، حيث نصت على أن

٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

كذلك نصت المادة ٢٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن

١. تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.

٢. تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.[٢]

[١] ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

ج– إعلان اليونسكو بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان

اعتبرت المادة الثانية من هذا الإعلان أن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي، ونصت على انه يجب ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له، مما يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث.

أكدت على أنه يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الإعلام وأن تتوافر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول علي المعلومات. وكذلك ينبغي أن تستجيب وسائل الإعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد، مهيئة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الإعلام.كما أكدت على ان وسائل الإعلام، تسهم في كل بقعة من بقاع العالم وبحكم الدور المنوط بها، في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق إسماع صوت الشعوب المقهورة التي تناضل ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي وجميع أشكال التمييز العنصري والقهر، والتي يتعذر عليها جعل صوتها مسموعا في بلادها. وأنه لكي تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان في ممارسة أنشطتها، لا بد أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو في خارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم.[3]

د– توصيات متنوعة لمنظمة اليونسكو بشأن حرية الصحافة وحماية الصحفيين

جاء قرار اليونسكو رقم ٢٩، المعنون ''إدانة العنف ضد الصحافيين''،الذي تبناه المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في ١٢ نوفمبر عام ١٩٩٧ بباريس، معتبرا الاعتداء على الصحفيين جريمة ضد المجتمع لتأثيره في أوضاع حرية الرأي والتعبير وانعكاساته على جميع الحريات الأخرى الواجب توفيرها؛ مقررا وجوب سن التشريعات اللازمة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين ومعاقبة المتورطين فيها.

كما نُظِّم مؤتمر اليونسكو بشأن اليوم العالمي لحرية الصحافة بتونس العاصمة في يومي ٤ و٥ أيار/مايو ٢٠١٢،مشددا على ضرورة تدعيم حرية الصحافة وتحسين سلامة الصحافيين؛ ومن أهم النقاط التي تمخض عنها المؤتمر فيما يخص مسألة سلامة الصحفيين، حث الحكومات بوجه خاص "على بناء بيئة حرة وآمنة للصحافيين والعاملين في مجال الإعلام والمنتجين المعنيين بوسائل الإعلام الاجتماعية لتمكينهم من الاضطلاع بأنشطتهم الصحفية من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو الجديدة، وعلى دعم عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب".

---

[2]- اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦كانون/ديسمبر١٩٦٦ - تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦، وفقا لأحكام المادة ٤٩

[3]- أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين، يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨

ودُعيت اليونسكو بموجب إعلان قرطاج إلى مواصلة عملها في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بوسائل عدة تشمل بوجه خاص تنفيذ خطة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

كما دُعيت المنظمة إلى أن تطلب من الدول الأعضاء فيها إعداد تقارير عن حالة التحقيقات المتعلقة بأعمال العنف المرتكبة بحق العاملين في وسائل الإعلام وغيرهم من الأشخاص الذين يسهمون في الصحافة الرامية إلى خدمة الصالح العام، مع ضمان اتسام هذه التقارير بالشفافية.

في إعلان القاهرة، الذي جاء بعد عقد مؤتمر إقليمي جاء بعنوان "العدالة والإنصاف: الدفاع عن الصحفيين في العالم العربي والشرق الأوسط"، والذي انعقد بين ٤–٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وشارك به صحفيين وممثلي نقابات صحفيين من ١٣ دولة عربية (فلسطين، لبنان، الأدن، العراق، البحرين، الإمارات، اليمن، الصومال، السودان، مصر، ليبيا، الجزائر، المغر ب)، وممثلي عائلات صحفيين قتلوا أثناء تأدية واجبهم المهني، وبرلمانيين، وناشطين حقوقيين، وممثلي مؤسسات صحفية ومنظمات تنمية إعلامية، ومنظمات دولية، تم التشديد "على ضرورة تعزيز ثقافة سلامة الصحافيين في الشرق الأوسط والعالم العربي، لأنهم هم القيمون على التواصل و إيفاد الرسائل بين شعوب المنطقة، ومن أجل تأسيس ثقافة احترام حرية التعبير وحرية الصحافة باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية"، ويؤكد أن "الرقابة والعنف والتخويف والمضايقة والضغط و التهديدات التي يتعرض لها الصحفيين هي العقبات الرئيسية التي تعترض حرية التعبير وحرية الصحافة، وأن سلامة الصحفيين ترتبط بشكل وثيق بحرية الصحافة،وحريةتدفق المعلومات وحرية التعبير، والتي تشكل أساس الديمقراطية السليمة والحكومة الر شيدة والسلام والاستقرار"، داعيا في وثيقته الختامية الدول الأعضاء في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى:

١. اتخاذ إجراءات فورية كلما تمت مهاجمة الصحفيين ووسائل الإعلام، وتدعيم الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢. التحقيق في مسلكيات العنف ضد الصحفيين والأفراد المرتبطين بهم وضد وسائل الإعلام وتقديم مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة.

٣. توفير الحماية العملية والفورية للصحفيين وغيرهم من الإعلاميين الذين يتعرضون للخطر خلال تأديتهم لعملهم.

٤. التأكدمن احترام الجيش وقوات الأمن لسلامة الصحفيين ودعمهم، ومسئوليتهما بضمان حق الصحفيين في العمل باستقلال وأمن كاملين ضمن المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.

٥. الالتزام بقرار اليونسكو رقم ٢٩ وغيره من المواثيق الدولية لتعزيز التشريعات التي تكفل التحقيق في حوادث قتل الصحفيين وجلب قتلتهم أمام القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب.

٦. الإفراج عن جميع الصحفيين رهن الاعتقال بسبب عملهم، وإلغاء تجريم العمل الصحفي.

٧. تخصيص موازنات كافية لتنظيم تدريبات سلامة مهنية للصحفيين العاملين في الإعلام المملوك للدولة.

كما أورد عدد من التوصيات الأخرى لكل من النقابات، ومؤسسات الإعلام والمجتمع الدولي وجامعة الدول العربية، نوردها فيما يلي :

تدعو النقابات ومؤسسات الإعلام والمجتمع الدولي إلى:

١. الاستمرار في تطوير برامج سلامة الصحافيين ليشمل جميع أنحاء المنطقة في شراكة مع الاتحاد الدولي للصحافيين والمؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان والاتحادات النقابية الأخرى وذلك بهدف نشر ثقافة سلامة الصحافيين في المنطقة وتعزيزها، بما في ذلك تدريب المدربين، ونشر الوثائق والإرشادات المتعلقة بالسلامة، وتوفير بيوت آمنة للصحافيين المهددين.
٢. تنفيذ تحركات قوية وهادفة لضمان سلامة الصحافيين والإعلاميين العاملين في البيئات الخطرة، مثل توفير أدوات الحماية الخاصة، وتقديم مشورات منتظمة.
٣. تعزيز الوعي بأهمية سلامة الصحافيين في أوساط المجتمع الإعلامي، بما في ذلك طلاب الصحافة، من خلال توفير دورات تدريب على السلامة بالنسبة للصحافيين، وزيادة الوعي لدى أصحاب وسائل الإعلام وإدارات المؤسسات الإعلامية بالمخاطر التي يواجهها الصحافيون الذين يعملون في مناطق الخطر، وكذلك طلاب الصحافة في الجامعات والمعاهد، ووضع إرشادات للسلامة بناء على الواقع، وثقافة المنطقة وقيمها. ويتطلب مثل هذا التدريب إيلاء اهتمام خاص للتحديات التي يواجهها من يقوموا بتغطية مجالات معينة قد تعرضهم لصدمات نفسية، بما في ذلك الترويج لثقافة العناية بالذات، والدعم المتبادل بين الزملاء، ونشر الوعي داخل قطاع الإعلام بالمعاناة النفسية التي قد يواجهها الصحافيون نتيجة عملهم.
٤. إقامة نظام تنبيه فعال، وذلك باستخدام شبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام الاجتماعية، وشبكات الاتحاد الدولي للصحافيين وأعضائه، لتقديم معلومات فورية حول الجرائم التي ترتكب ضد الصحافيين وعلى أكمل وجه.
٥. دعم تنظيم حملات واسعة النطاق وتنسيقها (مثل العرائض الإلكترونية) ضد الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين والتي تظل من دون عقاب، وغيرها من أعمال العنف وذلك بهدف ضمان تغطية إخبارية عن جميع انتهاكات حرية الصحافة وحقوق الصحافيين.
٦. نشر تفاصيل حوادث قتل الصحافيين والوثائق المتعلقة بها، وتفاصيل عن استهداف الصحافيين وقتلهم سواء ورقيا أو عبر كل الوسائل الأخرى، وتوزيعها على الصعيد العالمي.
٧. جعل الثامن من نيسان/ابريل يوما عالميا يهدف لإحياء ذكرى الصحافيين الذين قتلوا في المنطقة وإقامة أيام وطنية حول سلامة وحماية الصحافيين في البلدان ذات الصلة.
٨. المشاركة الكاملة في برنامج الاتحاد الدولي للصحافيين الموجه نحو الأمم المتحدة واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان.
٩. دعم إنشاء وتنظيم حملات إعلامية تقودها عائلات الصحافيين الذين قتلوا في المنطقة.
١٠. المساعدة في جمع الأموال لفائدة صندوق السلامة الذي يشرف عليه الاتحاد الدولي للصافيين.

تدعو جامعة الدول العربية إلى:

١. إيلاء اهتمام خاص بسلامة الصحافيين في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، واحترام حرية التعبير وحرية الصحافة
٢. الضغط على الحكومات لتولي قضية سلامة الصحافيين والإعلاميين وحمايتهم في مناطق النزاع المسلح أهمية قصوى لأن هذه الحماية هي الضمان الأساسي لحرية الصحافة وحرية التعبير والحكم الديمقراطي.
٣. الإدانة بأشد العبارات لجميع أشكال العنف التي يتعرض لها بشكل متزايد الصحافيون والإعلاميون والأفراد المرتبطون بهم بما في ذلك القتل، والترهيب، والخطف، والاحتجاز، والعنف والتحرش الجنسيين.
٤. إدانة كل اعتقال غير قانوني أو احتجاز الصحافيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم، وكل الاعتداءات على المؤسسات الإعلامية، وتدميرها ونهب ممتلكاتها.
٥. أن تدعو بشكل جلي لاحترام حقوق الصحافيين، ولا سيما استقلاليتهم وسلامتهم، وخاصة في برامج الحكومات التي تهدف إلى تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات في ظل عمليات التنمية السياسية والمراحل الانتقالية التي تلي الحروب والصراعات.
٦. حث جميع الأطراف المشتبكة في نزاع مسلح على الامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه المتعلقة بحماية الصحافيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم.

٧. الضغط على الحكومات من أجل تقديم الأفراد الذين يحرضون على العنف ضد الصحافيين إلى العدالة، وفقا للقوانين الدولية والوطنية، وضمان محاكمة أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الصحافيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم في ظل احترام القانون.

٨. تشجيع جميع الدول التي لم توقع او تصادق على البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ودعوة الدول التي وقعت هذه الوثيقة على تعزيز التدابير لحماية الصحافيين في مناطق النزاع المسلح.

٩. دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية لأن يدرس مع الجهات المعنية والمتخصصة مسألة تبني ميثاق يتناول حقوق الصحافيين والإعلاميين وسلامتهم.

هـ– إعلان ميدلين (كولومبيا ٢٠٠٧)

جاء إعلان ميدلين (كولومبيا، ٢٠٠٧) أيضا ليصب في نفس اتجاه التوصيات الواردة بالنماذج السابقة. يشير الإعلان المنعقد بعنوان "ضمان سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقوبة" للقلق العميق إزاء الهجمات التي تستهدف حرية التعبير، بما في ذلك الهجمات المتكررة المدبرة على الصحفيين بالإضافة للقتل والملاحقة والترويع والاعتقال والاحتجاز غير القانوني بسبب نشاطهم المهني. كما يؤكد على استحالة التمتع بحرية إعلام في ظل هذه الانتهاكات. داعياً الدول في توصياته إلى التحقيق في جميع أعمال العنف التي يتعرض لها الصحفيون والمشتغلون بالإعلام، بالإضافة إلى البحث عن الأشخاص المتهمين بالاعتداء على الصحفيين ومحاسبتهم، وضرورة تدريب أفراد الشرطة

وإذكاء وعيهم باحترام وتعزيز سلامة الصحفيين في أوضاع تكتنفها المخاطر، بالإضافة لتمكين الصحفيين من العمل في بلادهم "في ظل الأمن التام والاستقلال الكامل".

– حماية الصحفيين في التشريعات المصرية

أ– قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦

حددت المادة الأولى من قانون تنظيم الصحافة المصري الإطار العام لمهنة الصحافة وما يستتبع ممارسة هذه المهنة من ضرورة استقلالها و تحريرها من أية قيود قد تفرض عليها، وقد نصت على أن "الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة في خدمة المجتمع تعبيرا عن مختلف اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء، وذلك كله في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون".

وهو ما أكدته المادة الثالثة من ذات القانون التي نصت على أن "تؤدي الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين".

كذلك حظر القانون سالف الذكر في المادة الرابعة منه فرض أي رقابة على الصحف إلا في زمن الحرب أو أثناء إعلان حالة الطوار ئ، كما حظر في المادة الخامسة إغلاق أو تعطيل الصحف بالطريق الإداري.

لم يتوقف قانون تنظيم الصحافة عند الإقرار بمبدأي استقلال الصحافة وحريتها، بل كفل حقوق مباشرة للصحفيين أنفسهم، و ذلك بموجب المادة السابعة التي نصت على أن "لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون".

كما نصت المادة الثامنة على أن "للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاللقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها".

كما حظرت المادة التاسعة أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة".

ب– قانون العقوبات

نصت المادة ١٢ من قانون تنظيم الصحافة على أن كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بسبب عمله يعاقب بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمومي أو التعدي عليه في المواد (١٣٣)، (١٣٦)، (١٣٧/١).

ونصت المادة ١٣٣ على أن كل من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أثناء تأدية وظيفته أو بسببها يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتي جنيها.

كما يعاقب طبقا للمادة ١٣٦ كل من تعدى على من يقوم بخدمة عمومية بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بالحبس مدة لاتزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيها، فإذا نشأ عن التعدي ضرب أو جرح فتكون العقوبة طبقا للمادة ١/١٣٧ الحبس مدة لا تزيد ععلى سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيها.

التوصيات

وفي محاولة من باحثي المؤسسة لإيجاد حل لإنهاء استهداف الصحفيين سواء من قبل الشرطة أو من قبل المدنيين في الاشتباكات، وجعلهم يؤدون عملهم بمهنية وحيادية دون التحيز لأي من الطرفين، قمنا بعمل مقابلات مع عدد من الصحفيين والمصورين الذين يقومون بتغطية الاشتباكات لسؤالهم عن شكل الحماية التي يريدونها سواء كان هذا دور الدولة أو دور المؤسسات الإعلامية أو دور جهاز الشرطة، ويمكننا صياغة الإجابات التي جاءت في النقاط التالية:

١- دور الدولة، هو عدم استهداف صحفيين وحمايتهم وتوفير المعلومات والبيانات لهم.

٢- على المجمع أن يعلم تمام العلم أن كاميرات المصورين من الممكن أن تشوههم أو أن تنقل الحقيقة كاملة لذا لابد من وجود كاميرات للتوثيق دون التعرض لها من قبل الأشخاص أو اتهامهم بالعمالة والخيانة.

٣-يرى بعض المصورين الصحفيين أن الصحفي عندما يكتفي من تصوير الأحداث عليه الانسحاب حتى لا تتعرض حياته للخطر أو يستفز المتواجدين حوله الرفضين لوجوده.

٤- لابد من تدريب الشرطة على فكرة حماية المصورين وعمل دورات تدريبية لهم لتعريفهم بالمصورين ودورهم، كما يجب التوقف عن استهداف مراسلين لجرائد لها انتماءات سياسية معينة على حسب الاتجاه السياسي للأحداث.

٥- يجب على الأمن التعامل بشكل قانوني مع الصحفيين والمصورين، بمعنى أنه إذا تم القبض على أحدهم ، فيجب ألا يتعرضون للضرب أو الإهانة، ويجب على الشرطة إبلاغ المؤسسة الصحفية التابع لها الصحفي أو المصور بالإضافة إلى نقابة الصحفيين.

٦- يجب على المواطنين التوقف عن الاعتداء على الصحفيين والمصورين بغرض أنهم يريدون فقط نقل الصورة من وجهة نظرهم على حسب الاتجاه السياسي للمتواجدين.

٧- تمت محاولة للتواصل مع وزارة الداخلية لمنع استهداف المصورين والصحفيين حتى إذا لم تأت هذه المحاولات بشيء، ولكن الوزارة تعاملت بتعالي مع الأمر ورفضت التعاون.

٨- لابد من تطوير ميثاق شرف يحمي الإعلاميين والصحفيين.

٩- لابد من وضع قوانين تمنع الاعتداء على الصحفيين وتسهل حركة الصحفي وحصوله على المعلومات.

١٠- لابد للدولة أن تدعم موارد القنوات الخاصة دون التدخل في سياساتها الإعلامية، كما أنها يجب أن تتوقف عن التشويش على القنوات الخاصة أثناء تغطية الأحداث العنيفة.

١١- مطلوب التعاون من أجهزة الدولة مع وسائل الإعلام بالسماح لها في التواجد في حالات مثل الانتخابات أو غيرها من الأحداث الهامة.

١٢- لابد للدولة التوقف عن اتهام الإعلام بالفاسد وتشويه صورته مما يؤدي إلى فقدان الشعب الثقة فيه.

بيان بحالات الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والمصورين خلال أربعة أشهر

	الصحفي	نوع الاعتداء	من قام بالاعتداء	الجريدة	الحدث	التاريخ
١)	أحمد ناجي	إصابة جسدية	قوات الأمن المركزي	الوطن	الاشتباكات أمام المحكمة الابتدائية في الإسكندرية	٢٥ يناير
٢)	محمد البدري	اختناق	قوات الأمن المركزي	التحرير	اشتباكات المجلس المحلي أمام مبنى المحافظة المؤقت بالإسكندرية	٢٥ يناير
٣)	محمد البحراوي	تهديد- اعتداء جسدي – سرقة معدات	مواطنين- مدنيين	المصري اليوم	ذكري الثورة- السويس	٢٦ يناير
٤)	محمد علي الدين	تهديد- اعتداء جسدي – سرقة معدات	مواطنين- مدنيين	المصري اليوم	ذكري الثورة- السويس	٢٦ يناير
٥)	محمد نوهان	تهديد- اعتداء جسدي – سرقة معدات	مواطنين- مدنيين	الشروق	النطق بالحكم في قضية مذبحة بورسعيد	٢٦ يناير
٦)	محمد معروف	تهديد- اعتداء جسدي – سرقة معدات	مواطنين- مدنيين	المصري اليوم	النطق بالحكم في قضية مذبحة بورسعيد	٢٦ يناير
٧)	محمد الشاهد	تهديد- اعتداء جسدي – سرقة معدات	مواطنين- مدنيين	البديل	النطق بالحكم في قضية مذبحة بورسعيد	٢٦ يناير
٨)	محمد نبيل	تهديد- اعتداء جسدي – سرقة معدات	مواطنين- مدنيين	الوطن	النطق بالحكم في قضية مذبحة بورسعيد	٢٦ يناير
٩)	مصطفي الكاشف	الضرب- السب- محاولة تحطيم الكاميرا	قوات الأمن المركزي	بوابة الأهرام	الأحداث بمنطقة الاشتباكات في محيط كوبري قصر النيل، وفندق سميراميس	٢٩ يناير
١٠)	محمد إبراهيم صبري	قبض	قوات الأمن المركزي	اليوم السابع	الأحداث بمنطقة الاشتباكات في محيط كوبري قصر النيل، وفندق سميراميس	فبراير ١
١١)	محمد مصطفي	إصابة جسدية	قوات الأمن المركزي	الأهرام	اشتباكات جمعة الخلاص أمام قصر الاتحادية	١ فبراير
١٢)	علاء عبد الباري	إصابة جسدية	قوات الأمن المركزي	الأهرام	اشتباكات قصر القبر	١٥ فبراير
١٣)	محمد الصاوي	اختطاف		موقع مصراوي		٢٠ فبراير
١٤)	محمد حيزة بازيد	اعتداء جسدي	قوات الأمن المركزي	ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢٦ فبراير
١٥)	محمد السعيد	اعتداء جسدي	مواطنين مجهولين	ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢٧ فبراير
١٦)	سمير وحيد	إصابة جسدية- تحطيم معدات	قوات الأمن	ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢ مارس
١٧)	إبراهيم أحمد	إصابة جسدية		ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢ مارس

١٨)	تامر الهندي	اختناق	قوات الأمن	ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢ مارس
١٩)	محمد حيزة	إصابة جسدية		ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢ مارس
٢٠)	نعمان سمير	اختناق	قوات الأمن	ولاد البلد	اشتباكات المنصورة	٢ مارس
٢١)	علاء السنوطي	قبض- اعتداء جسدي	قوات الأمن	التحرير	الاشتباكات أمام فندق سميراميس	٥ مارس
٢٢)	نادر نبيل	إصابة جسدية	قوات الأمن	راديو حريتنا	الاشتباكات أمام فندق سميراميس	٨ مارس
٢٣)	محمد سعد	احتجاز- إصابة جسدية	قوات الأمن	البديل	الاشتباكات أمام فندق سميراميس	٩ مارس
٢٤)	محمد إبراهيم	اعتداءات جسدية	قوات الآمن	البديل	الاشتباكات أمام فندق سميراميس	٩ مارس
٢٥)	صبري كامل	إصابة جسدية	قوات الآمن	موقع حقوق دوت كوم	الاشتباكات أمام فندق سميراميس	١٠ مارس
٢٦)	عاشور أبو سالم	قبض- اعتداء جسدي- تحطيم معدات	قوات الأمن	البديل	اشتباكات بين قوات الأمن أمام مجمع محاكم المنوفية وشباب أولتراس أهلاوي	١٣ مارس
٢٧)	محمود شعبان بيومي	إصابة جسدية	مواطنين	الوطن	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٢٨)	محمد نبيل	إصابة جسدية	مواطنين	الوطن	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٢٩)	عمرو دياب	إصابة جسدية	مواطنين	الوطن	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٣٠)	محمد حجاج	إصابة جسدية	مواطنين	اليوم السابع	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٣١)	عمرو عرفة الديب	إصابة جسدية	مواطنين	فيتو	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٣٢)	محمد طلعت داود	إصابة جسدية	مواطنين	المصري اليوم	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٣٣)	مختار احمد	إصابة جسدية	مواطنين	روسيا اليوم	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٦ مارس
٣٤)	محمد إسماعيل	اعتقال- اعتداء جسدي	قوات الأمن	اليوم السابع	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٧ مارس
٣٥)	احمد غنيم	إصابة	قوات الأمن	الوطن	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٧ مارس
٣٦)	ماهر ملاك	اعتداء جسدي		اليوم السابع	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٧ مارس
٣٧)	محمود حفناوي	اعتداء جسدي		اليوم السابع	اشتباكات مكتب الإرشاد	١٧ مارس

٣٨)	سيد نون	اعتداء جسدي	مواطنين	الشروق	مؤتمر الضباط الملتحين بالسويس	١٩ مارس
٣٩)	أحمد غنيم		قوات الأمن	الوطن	اشتباكات المقطم	٢٢ مارس
٤٠)	محمد أبو حجر		قوات الأمن	الوطن	اشتباكات المقطم	٢٢ مارس
٤١)	محمود شعبان بيومي		قوات الأمن	الوطن	اشتباكات المقطم	٢٢ مارس
٤٢)	محمد طارق	اعتداء جسدي	مواطنين	الوطن	اشتباكات المقطم	٢٢ مارس
٤٣)	محمد حجاج	اعتداء جسدي	مواطنين	اليوم السابع	اشتباكات المقطم	٢٢ مارس
٤٤)	احمد عرب	إصابة جسدية	مواطنين	البداية	اشتباكات أمام مقر الحرية و العدالة بالإسكندرية	٢٩ مارس
٤٥)	يوسف شعبان	قبض- اعتداء جسدي	الأمن المركزي	البديل	اشتباكات أمام مقر الحرية و العدالة بالإسكندرية	٢٩ مارس
٤٦)	محمد علاء	إصابة جسدية	قوات الأمن	المصري اليوم	اشتباكات دار القضاء	٦ ابريل
٤٧)	بيشوي وصفي	إصابة جسدية	مواطنين	الشروق	أحداث الكاتدرائية	٧ ابريل
٤٨)	عماد الجبالي	إصابة جسدية	مواطنين	التحرير	أحداث الكاتدرائية	٧ ابريل
٤٩)	محمد الشامي	إصابة جسدية	مواطنين	المصري اليوم	أحداث الكاتدرائية	٧ ابريل
٥٠)	رينا نيتشز	احتجاز	قوات الأمن	مراسلة هولندية	إجراء مقابلات مع شباب	٨ ابريل
٥١)	إبراهيم عبد الرءوف	إصابة جسدية	مواطنين	موع جريدة الوادي	اشتباكات جمعة تطهير القضاء	١٩ ابريل
٥٢)	احمد محمود عبد الفتاح	إصابة جسدية- تحطيم معدات	مواطنين	أخبار اليوم	اشتباكات جمعة تطهير القضاء	١٩ ابريل
٥٣)	حامد أبو الدهب	اعتداء جسدي	مواطنين	البديل	اشتباكات جمعة تطهير القضاء	١٩ ابريل